جمهوري قادم من خلفية ملكية..!

سياف الغرباني

ظهر اليدومي بمسرح الثوريين، وهو لا ينتمي لأية ثورة، لأنه باختصار، قادم من خلفية ملكية.

أبـوه (عـبـدالله الـيـدومـي) مـن الذين قاوموا ثورة سبتمبر بشدةٍ في ستينيات القرن المنصرم، وكان قائماً بمقام الإمام في تعز، إلى حين تم تصفيته من قبل الجمهوريين.

بعد إعدام أبيه ظل اليدومي الابن يتنقل من مكان إلى مكان ويحرض على الثورة – ثورة سبتمبر- وخوفاً منه من أن يلاقي مصير أبيه، كونه هو الآخر كان مفرطاً في مناوأة الثورة ومتطرفاً للملكية.

وبعد المصالحة التي تمت بين الجمهوريين والملكيين، عين ضابط أمن في سجن (الشبكة) بتعز، وبعدما صار المسؤول الأول عن هذا السجن وبحسب ما كشف عنه الصحفي علي الصراري في صحيفة "المستقبل" التي كانت تصدر عن الحزب الاشتراكي سابقاً، فإن محمد اليدومي كان يمارس أساليب تعذيب غاية في البشاعة بحق المساجين (الجمهوريين) لأنه ببساطة مترف بالشمولية، وجذوره ضاربة أطنابها في الملكية.

إلى ما قبل ظهور محمد اليدومي على شاشة "سهيل" يلقي خطابا طويلا-قليل القيمة- كان البعض يعتقد أن الإصلاح قد استطاع أخيراً تقنين خطابه المسف، وتجاوز مرحلة الانفعالات والتجييش العاطفي حيث كان يقيم، وما زال.إذ لا يبدو أن الحزب قد تخلص من صبيانية ما قبل فعل التوقيع على الاتفاق السياسي والظاهر انه يعيش خارج التوافق، بل قل خارج أسوار التاريخ في إقامة اجبارية.

لست هنا بصدد التحامل على الإصلاح، لكن في لهجة اليدومي وظهوره المفاجئ وغير المعتاد يمارس السياسة على شكل انفعالات مثابر رجعي، في هذا التوقيت بالذات، ما يشي بالقلق ويحرض على مراس الاستفهام وان بطريقة غبية.

فليس بريئا تماما، أن يظهر محمد اليدومي وهو رئيس الهيئة العليا للإصلاح عشية إجراء الانتخابات التوافقية يتحدث عن استكمال أهداف الثورة والحرس العائلي – الاستفزاز يتكثف في هذه العبارة بشدة- وتوصيفات أخرى لا تصلح للتداول في بورصة السياسة.

لا يوجد شيء يمكن في ضوئه التكهن بان الإصلاح سيتجاوز مأزق التقوقع عند لحظات الانحطاط التاريخي أو اندثار الخطاب الشمولي.

لقد افصح محمد اليدومي انه يعمل ضد منطق الأشياء بشكل سافر وعن رغبة مرضية للانتقام وعن ميولات انعزالية تسلطية مستحكمة في سلوك الحزب الاجتماعي وكم أنه فاقد القدرة على تحمل وجود الآخر، مجرد وجوده.

وعلى الرغم من أن خطاب محمد اليدومي كان طويلا ومملا إلى حد كبير، إلا انه لم يكترث لتضمينه ما يمكن اعتباره مؤشراً على نضج سياسي راق، أو ما يوحي بأن شيئاً ما قد طرأ على فكر التنظيم الهلامي.

لقد ذهب اليدومي يؤكد المؤكد ويثبت الثـابـت. وعـلـى مـا يـبـدو أن الرجل لم يدخر جهدا لتقديم الإصـلاح كـجـمـاعـة/حـزب راديكالي في جعبته كل شيء، عدا شيء واحد فقط:اللياقة بالمعنى الميكانيكي على الأقل.ومن يرغب في أن يرى الإصـلاح جماعة ترتكز على نظام عقائدي مغلق. رغم أن الإصـلاح لا يـزال يعطي هذا الانطباع أحيانا، بل قل دائما، فعليه النظر إلى وجه محمد اليدومي.

لا ريب في أن خطاب رئيس حزب (الإصلاح) الأسبوع الفائت قد عكس بوضوح مأزقاً حاداً بداخل هذا الحزب بسبب تعدد وتناقض مناهج التفكير والعمل؛ أفصح عن بعضها اليدومي في قوله (لقد شقت الثورة اليمنية طريقها عبر مسارين متكاملين من أجل تحقيق أهدافها، وحققت عبر مساري الفعل الثوري والفعل السياسي هدفها الأساس) وأكد على (أهمية استمرار المسارين حتى تستكمل الثورة أهدافها، وهو ما يتطلب- بكل تأكيد- بقاء الزخم الثوري)! إنه الانفصام المتوحش الذي يجرد الأشياء من معانيها.

(الإصلاح) لم يطرح نفسه كحزب سياسي مدني، على اعتبار أن الحزب صيغة تنظيم اجتماعي حديثة، تقوم نظريا على مبدأ المواطنين الأحرار. وليس تحاملا إن جرى تعريف (الإصلاح) بوصفه مجموعة دينية وعظية دون وطنية ولا عقلانية، تحركها الأوهام والخرافات والسرديات الكلية، وهي لا تنفتح إلا على قاعدة اجتماعية محدودة تتغذى من موروث تاريخي ضيق ومزيج من المؤثرات الدينية الوافدة والمحدثة..

ما من شك أن المتابع لن يلتمس العذر للإصلاح بعد سماع ما قاله اليدومي، في خطابه الذي ألقاه عشية إجراء الانتخابات التوافقية عبر قناة "سهيل" ولا يجد أنه- الإصـلاح- مستعد للشروحات الثنائية المباشرة التي قد يجهد ناشط اصلاحي نفسه لتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

ظهر اليدومي-من خلال كلامه- حائراً بين مناهج وإرادات متناقضة في التفكير والعمل، حيث تجسدت في هذا التناقض ملامح أزمة عامة يعيشها حزب الإصلاح بأجنحته المختلفة التي لا يجمعها سوى المراهنة على إمكانية توظيف الدين من أجل تحقيق أهداف سياسية في إطار ما يعرف بالإسلام السياسي الحركي .

بوسع القراءة الموضوعية لأسلوب وأفكار خطاب اليدومي أن تساعد على فهم ملامح الأزمة الداخلية التي يعيشها حزب الإصلاح تحت تأثير مفاعيل الديمقراطية التعددية بعد أن أضطر الإخوان المسلمون للقبول بها غداة توحيد الوطن في إطار الجمهورية اليمنية التي ارتبطت ولادتها يـوم 22 مايو 1990م بالتحول نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة على أنقاض موروث فكري و ثقافي شمولي ذي نزعة أحادية إقصائية تدعي احتكار الحقيقة وترفض التعدد والتنوع، ولا تقبل التعايش مع الآخر المغاير.

يثير الالتباس الحاصل في كلمة رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح تساؤلات مشروعة حول مدى تحرر هذا الحزب من إرث الثقافة الشمولية التي مازالت تلعب دور حاضنةٍ تغذي خطاباً تحريضياً يستثير في المتلقي منطقة اللاوعي، ويستولد منها أفعالا عنيفة وعصبية ضد المغايرين والمخالفين الذين يدعو اليدومي ـ في الوقت نفسه ـ إلى إعلاء دور الكلمة في الحوار معهم، بينما يقدم في فقرة أخرى تأويلا حزبياً وسياسياً ضيقاً للدين بهدف توظيفه لتسويق خطاب المقاومة والاستئصال. فبحسب خطاب (اليدومي) التثقيفي الدعوي فإن (العمل السياسي هو لنصرة دين الله وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحجة على المرتابين، علماً بأن حزب (الإصلاح) يمتلك رصيداً لا ينكر من الخبرات في مجال إضفاء طابع تخيلي وتهييجي ـ في آن واحد ـ على الخطاب الدعوي الدعائي الذي ينتج ثقافة العنف والتعصب بهدف الحصول على استجابة حماسية تغيب عنها الرؤية ويسودها الانفعال الذي يتحول إلى عنف يستولد التطرف والقمع من رحم الإرث الفكري الشمولي.

ما من شك في أن خلطة الأفكار التي قدمها اليدومي في خطابه الصحوي الأخير؛ تعبر عن حاجة الإصلاح إلى تقليص رقعة الخلافات بين جناحين متناقضين حرص اليدومي على التوفيق التعسفي بينهما في سياق التناقض الموضوعي بين العقل والكهانة، حيث يصر جناح الملالي على إضفاء نوع من السلطة المتماهية مع الدين على مواقفه و تصوراته وآرائـه، بيد أن الاعتراف بهذا التناقض والتباين والمراهنة على إمكانية اختزالهما والجمع بينهما على نحو ما تدل عليه الخلطة التي تتشكل منها أفكار الخطاب ذاته، بحيث لا يجيز بأي حال من الأحـوال التراجع عن نقد الآراء التي تدعو إلى إعلان الحرب على الديمقراطية

عبر الدعوة المموّهة إلى مقاومة نظام الحكم واستئصال جذوره بدعوى مقاومة الطغاة والطواغيت والمستبدين واستئصال الفكر الماكر.

وعـلاوة على كونه خطاباً بدائياً رديئاً للغاية.. فقد بدا بوضوح، وكأن رئيس حزب الإصلاح يحاول ترميم الجسور بين ثقافة العنف الجهادي التي ترسخت في أوساط واسعة من قواعد حزب الإصـلاح بعد أن ارتبطت بالنشاط الحركي والتحريضي للحرس القديم المتنفذ في الحزب، وبين ما يعتقد عبثا أنها ثقافة متنورة قليلا أفرزت ـ تحت تأثير الانخراط بالعملية الديمقراطية ـ جيلاً جديدا من الإصلاحيين أقل عنفا وتطرفا من سابقيهم، والذين أصبحوا بفعل توجهاتهم ذات المنحى الحداثي المحدود في حالة صراع موضوعي مع جناح الملالي الذي يهيمن على مصادر القرار والأموال في حزب (الإصـلاح) وجمعياته الخيرية واستثماراته وشركاته وعقاراته المسجلة بأسماء شيوخ هذا الجناح.

ربما لو أن اليدومي تصنع في خطابه الانحياز إلى جانب التنوع والتعدد والقبول بـالآخـر كخيار ديمقراطي فـي العمل السياسي بدلا من تلغيمه بأفكار شمولية ورجعية أرساها على الأرجح حسن البنا في خمسينيات القرن المنصرم؛ لكان قد نجح، إلى حد ما، في إعطاء ما يؤشر إلى تحول مهم في الخطاب السياسي للتيار الإسلامي تحت تأثير مفاعيل العملية الديمقراطية التي ينخرط فيها، بقدر ما يؤشر أيضاً إلى ميول واضحة لتجاوز ميراث الثقافة الأحادية الإقصائية الشمولية التي تشكل إرثاً ثقيلاً لحزب (الإصـلاح) بصفة عامة، وللرجل ذاته، اليدومي، بصفة خاصة لجهة رصيده القديم في التحاور بلغة أخرى مع خصومه من مكونات الطيف السياسي عندما كان ضابطاً في الاستخبارات.

بيد أن الانحياز للشمولية والاستبداد والإقصاء والعنصرية كان المهيمن على خطاب الرجل إلى درجة الطغيان.. تبدى ذلك بطريقة سافرة.. لقد اثبت اليدومي مجددا انه طافح بالرجعية، وأن ثمة معضلات لا علاقة لها بالادعاء ولا بالنوايا الحسنة ولا يمكن إخفاؤها بالتعاطي مع الشعارات الديمقراطية أو حتى بارتداء ربطة عنق "إذ لا يسع أحد التخلص من جذره"؛ وعليه يجب تفهم حاجة الإصلاح للوقت للتخلص من جيوبه الرجعية.

نحن الآن أمـام خـطـاب أخـر ملتبس اضطرته شـروط الانخراط السلمي في العملية الديمقراطية إلى المواءمة بين الشعار المركزي للإخوان المسلمين الذي يتكون من مصحف وسيف وتحتهما كلمة (وأعدوا)، وبين متطلبات التكيف مع العملية الديمقراطية السلمية التي وجد الإخوانيون أنفسهم مضطرين للتعاطي معها من خلال التنظيمات التي يستخدمونها كغطاء للنشاط السياسي ووسيلة للوصول إلى السلطة وإقامة الدولة الدينية.

حديث اليدومي عن ضـرورة إعـلاء دور الكلمة في النضال السلمي والحوار بين مكونات الطيف السياسي قد يبدو منطقياً مـن زاويـة التكيف مـع قـواعـد العملية الديمقراطية التي لا يوجد لدى الإخوان المسلمين رصيد فكري وسياسي يعمق ايمانهم بها وممارستها والتسليم لنتائجها باعتبارها (فكرة ماكرة تسهم في تخدير الناس واستسلامهم للأمر الواقع) في نظرهم. الأمـر الـذي يستوجب نبذ هذه الفكرة واستئصالها.

ولئن كانت هذه الأفكار تتعارض مع قيم الحرية والديمقراطية التعددية، فإن القول بضرورة المقاومة والاستئصال ـ على نحو ما جاء في جانب من خطاب اليدومي ـ يتعارض هو الآخر مع أدوات التغيير الديمقراطي السلمي بواسطة المعارضة بالرأي والفكر، والدعوة إلى الإصلاح بالبرامج السياسية التي أشار إليها اليدومي بصورة ملتبسة في خطابه الأخير، ثم نسفها صراحةً في فقرة لاحقة من نفس الخطاب.

في مواجهة الإرهاب!!

في الوقت الذي كان فيه الرئيس اليمني الجديد عبدربه منصور هادي يؤدي اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان ويتحدث إلى أعضاء مجلسي النواب والشورى عن أولوياته للمرحلة القادمة بعد تنصيبه خلفاً للرئيس علي عبدالله صالح كانت وسائل الإعلام العربية والدولية تتناقل خبر التفجير الانتحاري الإرهابي الذي استهدف القصر الرئاسي بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت وأدى إلى سقوط 21 جندياً من قوات الحرس الجمهوري إلى جانب عدد آخر من المواطنين وكأن تنظيم القاعدة قد أراد بذلك العمل الإرهابي وفي هذا التوقيت تحديداً إيصال رسالة لجميع الأطراف داخل اليمن وخارجه بأن حركته لن تتأثر بالتغيير الذي شهدته الساحة اليمنية وأنه وبعد أن استطاع خلال الأشهر الماضية السيطرة على مناطق حساسة في محافظة أبين - المحافظة التي تعود إليها جذور الرئيس عبدربه منصور هادي - أصبح قادراً على الوصول إلى أهم المواقع الحساسة في أي محافظة كانت.

علي ناجي الرعوي

ولـيـس هـذا وحـسـب، بـل إن تنظيم القاعدة ربما سعى من خلال استهداف القصر الرئاسي بحضرموت لأن يلفت الأنظار إليه وبأنه ما زال قوياً ومتماسكاً بعد الضربات الموجعة التي تلقاها في شبوة ومأرب والجوف وغيرها، والتي تم التركيز فيها على ضرب الصف الأول من قيادات هذا التنظيم الإرهابي وهي العمليات التي توجت بمصرع القيادي أنور العولقي في عملية مباغتة نفذتها طائرة أمريكية بدون طيار.

ومع ذلك يبقى من الثابت أن الرئيس اليمني الجديد قد أدرك دلالات تلك الرسالة واختيار تنظيم القاعدة للحظة تنصيبه للقيام بتلك العملية الانتحارية، وهو ما تأكد في إعلانه عن أن مواصلة الحرب على تنظيم القاعدة، وكسر شوكة الإرهاب في اليمن سيمثلان أولوية رئيسية لمسيرة حكمه مشيراً في هذا الصدد إلى أن الفوضى التي اجتاحت البلد من أقصاه إلى أقصاه قد أحدثت فراغاً استغلته قاعدة التكفير كي تحاول بسط نفوذها على أكبر قدر من المناطق التي غابت عنها الدولة لتقوم تلك العناصر بإشاعة الخوف والقلق والهلع، وإهلاك الحرث والنسل على عكس ما تدعيه من تمسك بمنهج الله الذي يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي.. وأي منكر أشد من إزهاق الأرواح البريئة، وأي بغي أكثر من فداحة تشريد الناس من مدنهم وقراهم ومساكنهم كما حصل في محافظة أبين التي تجاوز نازحوها المائة ألف من الأطفال والنساء والرجال؟!

وعليه فإذا كان الرئيس اليمني يعي تماماً أن نجاحه في تطويق واستئصال سرطان الإرهاب سيوفر له فرصة أكبر في جذب المزيد من المساعدات الخارجية لتمويل خطط التنمية فإنه الذي لا يجهل حقيقة أن إنجاز مثل هذا النجاح يقتضي الإسراع في القضاء على مشكلتي الفقر والبطالة باعتبارهما البيئة الخصبة لاستقطاب الشباب إلى حاضنة الإرهاب، والتغرير بهم من قبل ذوي الأفكار الضالة الذين يستغلون حالة الإحباط واليأس لدى هؤلاء الشباب وتحويلهم إلى قنابل متفجرة وأحزمة ناسفة للقتل والتدمير وسفك الدماء وإلحاق الأذى بوطنهم وشعبهم.

ومما لا يخفى على أحد أن القضاء على هاتين المعضلتين (الفقر والبطالة) ليس بالأمر السهل خاصة في بلد كاليمن الذي يعاني من انفجار سكاني هو الأعلى على المستوى العالمي فضلاً عن محدودية الموارد وانتشار الأمية وتعقيدات الواقع التي تجعل من هذا البلد يغوص في بحر من الأزمات التي ما أن يتجاوز إحداها حتى تظهر له أخرى، ليغدو الاقتراب منه كسباحة في نهر متجمد.

وإذا ما أردنا أن يتعافى اليمن من وباء الإرهاب وشروره وأفعاله التدميرية التي تتهدد المنطقة بأسرها فلابد من مساعدته من قبل أشقائه في مجلس التعاون الخليجي حتى يتغلب على مشكلتي الفقر والبطالة، وعلى غرار الدور الذي لعبه هؤلاء الأشقاء من أجل انتشال هذا البلد من براثن الأزمة السياسية.. وما دون ذلك سيبقى هذا البلد ساحة مكبلة بعوامل التخلف والركود والانتكاسات والصراعات التي يغيب فيها المنطق والعقل والحكمة والصواب..

متى تجلت الديمقراطية في بلادنا..؟!

لم أر أو أسمع عن تجلي الديمقراطية الحقة في بلادنا وظهورها بصورة جلية وواضحة وملموسة ومعاشة إلا في فترة الأزمة التي مرت بها البلاد خلال العام المنصرم وخلال الفترة الانتقالية الحالية أو الراهنة، لكن أحدهم سيفاجئك ويخالفك الرأي حين يرجع تجلي هذه الديمقراطية إلى حالة الانفلات الأمني والفوضى العارمة هنا وهناك والحرية الزائدة الناتجة عن غياب هيبة الدولة وعدم إعمال النظام والقانون والضوابط التي تحد من حرية هذه الفوضى الخلاقة التي جاءت متزامنة مع ما يسمى بتسونامي الربيع العربي ويمكن الرد على تساؤل ذلك المعترض بالقول إنه إذا لم تتبن الجمهورية اليمنية النهج الديمقراطي والتعددية الحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر والتبادل السلمي للسلطة لما تجرأ أحدهم على التعبير عن رأيه في صحيفة أوفي قناة فضائية أو موقع الكتروني دون تشويش من نظام شمولي أو حجر على تعبير رجل دين أو خطيب مسجد أو ساحة اعتصام عن كل ما يجيش في صدره متحدثاً باسم الإسلام أو نيابة عن الله وعن الرسول في أمور السياسة والدنيا وشؤون الناس الاجتماعية والمدنية أو منع أحدهم من الخروج في مظاهرة أو مسيرة سلمية.

علي الذرحاني

فقد لاحظنا كيف عبرت الأحزاب والمنظمات الجماهيرية عن رأيها المخالف للنظام بحرية في وقت الأزمـة وأثـنـاء الفترة الانتقالية الحالية ولاحظنا كيف عبرت فصائل الحراك وأصحاب القضية الجنوبية عن آرائهم حين خرجوا جميعاً في مظاهرات ومسيرات سلمية رافعين شعاراتهم ورموزهم ومنشوراتهم وإعلامهم والصحف الداعمة لهم دون أن يعترض عليهم النظام أو يستخدم معهم ما تستخدمه الأنظمة القمعية الديكتاتورية من بطش وتنكيل واضطهاد وتصفية وسجون ومعتقلات وهذا لا يعني أن النظام لم يرتكب أخطاء أو سلبيات أو لم يستخدم العنف والقوة والبطش بل والقتل فقد حدث ما لا تحمد عقباه من سقوط العديد من الشهداء والآلاف الجرحى والنازحين والسجناء، وأنا هنا لا أدافع عن أي نظام ولا يعنيني هذا الأمر أو ذاك بل أقارن بين أنظمة شمولية قمعية وديكتاتورية ومستبدة وبين نظام عندنا يمارس ديمقراطية ناشئة بل يمكن وصفها بالهشة. القوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المختلفة حتى هذه اللحظة تتدرب أو تتمرن على هذه الديمقراطية التمهيدية في مدرسة الديمقراطية الابتدائية ولم تنجح بعد أو تتخرج من هذه المدرسة ومع ذلك نشكر الله على هذه التجربة ونتمنى أن يقوى عودها وتشب عن الطوق حتى تصبح ديمقراطية حقيقة فقد رأى العالم كيف أن اليمنيين استعملوا الحكمة اليمانية التي وصفهم بها سيد الأنبياء والمرسلين حين نزلوا إلى ساحات الاعتصامات والاحتجاجات السلمية وتركوا في منازلهم ستين مليون قطعة سلاح وهذا يدل دلالة جلية على إيمانهم العميق بثورة التغيير السلمي الحضاري بالإضافة إلى ذلك أن ما شاهدناه خلال احتفالية التبادل السلمي للسلطة يشير ضمنياً إلى هذه السلمية وتجسيداً لتجلي وتمظهر هذه العملية الديمقراطية التي لمسناها في الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال الفترة الانتقالية الراهنة، نتمنى أن يستمر هذا التدريب وهذا التمرين على الدرس التمهيدي للديمقراطية في بلدنا وأن يستمر زخمه وأن نتخلص من الضغائن والأحقاد وعقد الماضي وأن ننظر إلى المستقبل بعقلية التغيير السلمي إلى الأفضل وعدم التخندق وراء أفكارنا القديمة والمعتقة والحنين إلى تجريب المجرب لأننا جيل الألفية الثالثة وأن نعطي فرصة للنظام الجديد القابض بزمام الأمور في المرحلة الانتقالية الراهنة وندعه يعمل ونراقب ما سيحققه في الأيام القادمة قبل أن نحكم عليه مسبقاً بمعايير أحكامنا القديمة والجاهزة ولنعلم بأن لكل عصر رجاله وظروفه ومشاكله وقضاياه ومعايير تقويمه وتقييمه الخاصة به لا بغيرها. ولنجعل الحوار السلمي الحضاري والإنساني هو الأسلوب الأمثل لانتزاع الحقوق والمطالب المشروعة والحرية والعدالة لا عن طريق الإرهاب والعنف وعدم الاعتراف بالآخر وأن نتجنب لغة الممانعة والتحجر ووضع العراقيل والمطالب المثالية المستحيلة التي تعقد الأمور ولا تحلها ولا تقدم أو تؤخر وأن نبتعد عن لغة التعالي والتغاضي عن الآخر الذي نريد انتزاع الحقوق منه فهذا لا يخدم قضية أو يكسب تعاطف المجتمع الإقليمي والدولي تجاه أصحاب قضية يرفضون الحوار ومراوحين في أماكنهم داخل قوقعة أفكارهم القديمة ومصالحهم الضيقة وهم يعلمون بأن عجلة التطور لا ترجع إلى الوراء فها هو جنوب السودان يتحارب مع شماله بعد استقلاله من أجل الصراع على النفط والثروة والحليم من اتعظ بغيره واستفاد من سلبيات وأخطاء الآخرين.

يومٌ مفصلي.. يضع اليمن أمام نفسه

عبدالله عمر باوزير □

كان يوم السبت 25 فبراير 2012م يوماً مفصلياً في هذه الأزمة السياسية – الوطنية التي يمر بها الشعب اليمني، حيث أدى اليمين الدستورية الرئيس عبدربه منصور هـادي رئيساً للجمهورية أمام البرلمان اليمني وفي حضور لافت لسفراء الدول الشقيقة والصديقة في اليمن وفي مقدمتهم سفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والـدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وممثل الاتحاد الأوربـي والسفير الأممي جمال بن عمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

لم يعد عبدربه منصور هادي مرشح توافق سياسي للرئاسة بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21 فبراير والتي شهدت مشاركة هي الأولى من نوعها ونال خلالها 99.08 ٪ من أصوات المقترعين أي "6.635.192" مما يعني حصوله على تفويض شعبي لقيادة الدولة والمجتمع في هذه المرحلة الصعبة، والتي تمثل مرحلة مفصلية بين الماضي بكل أزمـاتـه والمستقبل بكل تحدياته وفـي مقدمتها بناء الدولة اليمنية الحديثة والقادرة على الاستمرار.

لذلك جاءت كلمته واضحة قوية مبدئية بل وحوارية أمـام البرلمان وهو يقول: اليمن ليس بحاجة إلى أزمات كيدية بل حوار جاد ودولة قوية ؟!.. وفي هذه الجملة تلخيص لكل أزمات اليمن.

فالحوارات الكيدية هي خلف فشل مشروعات بناء الدولة وارتهانها لمصالح شخصية اجتماعية وفئوية كانت خلف ضعفها ورخاوتها وهـذه مهمة ليست سهلة بل غاية في الصعوبة فما أعاق كل محاولات الإصلاح والـتـحـديـث الـتـي أعلنها الرئيس السابق علي عبدالله صالح بعد انتخابات 2006م هي الحوارات الكيدية والقوى الحريصة على استمرارية الدولة الرخوة رغـم حجم المتغيرات التي شهدها الـوطـن اليمني والمحيط العربي.. وهذه قوى لا يمكن تجاوزها إلا من خلال الآتي :

1/ حـوار وطـنـي أفقي ورأسـي ، واسـع يتم من خلاله فحص قناعات مختلف القوى والأطياف السياسية والاجـتـمـاعـيـة ومـراجـعـة أفكارها وممارساتها بصدق وموضوعية حتى نتخلص من موروثات الماضي وزوائد الحاضر وأحـقـاده.. وتلك المواقف المؤدلجة والجاهزة التي لا تتصل بواقعنا إلا من خلال العمل على استثماره وتوظيفه لأهداف وأغراض ذاتية حزبية أو مناطقية أو اجتماعية حتى نستطيع أن ندخل في رحاب الحوار الوطني برؤية وثقة سياسية موازية لنتائج الانتخابات المبكرة .. ونفسية قادرة عـلـى اسـتـيـعـاب أساليب الرفض التي تزامنت معها.

2/ حـوار وطني .. قـادر على استيعاب التعددية السياسية والتنوع الاجتماعي واحترامهما والاعتراف بهما فـي الـفـضـاء الـسـيـاسـي والاجتماعي لا نكرانهما تحت شـعـارات ومـبـررات لـم تـعـد مـجـديـة حـتـى لا نقول هـي التي أوصلتنا إلى هذه الأوضـاع والتي لا يمكن مغادرتها إلا بمغادرة أسبابها..لأنه لا يمكن معالجة موروثات التنوع الاجتماعي التي تحولت إلـى وسائل لتأجيج هذه الأزمة من خلال نكرانها ومحاربتها بل من خلال الاعتراف بها والحوار معها لبناء نظام سياسي مرن ومتسامح بوعي وإدراك للواقع وحركته ، حتى نفوت الفرص على مأزومي الداخل ومتربصي الخارج.

3/ الانـخـراط السياسي الحزبي والاجتماعي لإزالة كل مخلفات الماضي وتهيئة الـحـاضـر لتقبل حقائق المرحلة الانتقالية من خلال مبادرات فكرية وخطوات سياسية تنقل التوافق الـسـيـاسـي إلـى مستوى التوافق الوطني الموازي للتفويض الذي ناله الرئيس عبدربه منصور هادي.

4/ كان الـ 25 من فبراير يـومـا حـواريـا حقيقيا قد يؤسس لبناء الدولة ، وربما يؤسس لفقدان اليمن إذا لم نغادر الحوارات الكيدية !! وهـذا لا يـتـوقـف على فخامة الرئيس عبدربه منصور هـادي بـل إدراك " بناء الـدولـة أو الهاوية" وهـذا بطبيعة الـحـال هو الذي يجعل من 25 فبراير 2012م يوماً مفصلياً لاجتياز كل معطيات الماضي.. إلى اليمن الجديد.

□ كـاتـب سـيـاسـي – عضو المجلس المحلي بحضرموت

سلام على الحوثيين

د. عبده البحش

بداية لابـد من الإشـارة إلى حقيقة مفادها اني كنت من اشد المنتقدين لجماعة الحوثيين وما قاموا به من أعمال تمرد غير مبررة ضد الدولة طيلة السنوات الماضية والتي كلفت الشعب اليمني الكثير مـن الخسائر المادية والبشرية فكل الذين قتلوا في حـروب صعدة التي بلغت ست حروب هم يمنيون سواء كانوا من الجيش والأمن أم من الحوثيين.

لكني الآن انظر بإعجاب شديد للحوثيين ولسلوكهم السلمي المدني الحضاري منذ بداية الأزمة السياسية التي مرت بها بلادنا وحتى الآن ، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن الحوثيين أصحاب مبادئ وقيم واضحة ، وليسوا حالة فوضوية أو عبثية كما هو حال الكثير من الجماعات الدينية الأخرى ، حيث لم يكن احد يتوقع من الحوثيين أن يسلكوا هذا السلوك الحضاري السلمي العظيم.

لست انا الوحيد الذي يقول هذا الكلام أو يعتقد هذا الاعتقاد وإنما هناك الكثير من الناس يشاركونني هذا الرأي ، والحقيقة التي لا مناص منها هي أن الحوثيين بسلوكهم السلمي هم من خلق هذا الانطباع في اذهان الآخرين وهم الذين فرضوا احترامهم على الجميع سواء كانوا أعداء أو أصدقاء أو محايدين.

لقد استطاعت جماعة الحوثيين وبذكاء شديد ابان الأزمة السياسية أن تكسب ثقة الكثير من الناس المحبين للأمن والسلام والاستقرار بذلك السلوك السلمي الذي أبدته تجاه أفراد القوات المسلحة والأمن ، في الوقت الذي قامت فيه جماعات دينية أخرى بحماقات واعتداءات غير مبررة وغير مقبولة مثل الاعتداء على معسكرات الجيش والأمن ومهاجمة النقاط الأمنية وقتل واستهداف رجال النجدة ونصب الكمائن والتقطع في الطرقات وغيرها من الأعمال الإرهابية والإجرامية التي لا يقرها دين ولا عرف ولا ضمير.

لقد ازداد إعجابي وما زال يتزايد كل يوم بالمواقف التي تتبناها جماعة الحوثي إزاء القضايا والأحداث التي تمر بها بلادنا اليوم، ومـن هـذه المواقف موقف الحوثيين من الانتخابات الرئاسية المبكرة، حيث أعلنت الجماعة مقاطعتها للانتخابات ولكنها لم تعق تلك الانتخابات ولم تمارس العنف ضد من يريد المشاركة فيها ، وهذا الموقف يعد أيضاً موقفا ايجابيا يحسب للحوثيين رغم مقاطعتهم للانتخابات ، وهو يعكس الفرق في الوعي والسلوك الديمقراطي بين الحوثيين وجماعة الحراك الانفصالي التي تبنت موقفا مدانا وعدوانيا غير مبرر.

وحتى نكون منصفين وغير منحازين لطرف دون آخر ، دعونا نفترض لو أن جماعة الإخـوان المسلمين هـي التي قاطعت الانتخابات الرئاسية في اليمن ، هل كانت ستكتفي بموقف المقاطعة كحق ديمقراطي دون أن تمنع الآخرين من ممارسة هذا الحق كما فعل الحوثيون .

الجميع يعرف الجواب أن جماعة الإخوان المسلمين لو أنها قاطعت الانتخابات ما كانت لتكتفي بالمقاطعة فحسب وإنما ستقلب الدنيا عاليها سافلها وستمارس أعمال العنف ضد الآخرين بكل أشكاله لإفشال الانتخابات الرئاسية بكل الطرق والوسائل مثلما فعلت ابان الأزمة السياسية رغم أن شعار الجماعة المرفوع إعلاميا هو ثورة سلمية ، لكن رائحة الدم المسفوح نتيجة أعمال العنف التي مورست كانت تفوح في طول البلاد وعرضها، إلا أن هناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهي أن جماعة الإخـوان المسلمين قررت المشاركة بفاعلية بالانتخابات الرئاسية وإنجاحها وهو موقف تستحق الجماعة أن تشكر عليه.

وعلى أية حال فان جماعة الحوثي في هذه المرحلة أظهرت نوعا من الحكمة والمواقف السياسية المسئولة التي نالت إعجاب واحترام كافة الأطراف جميعا عدا الجماعات التي تكن للحوثيين العداء بسبب أو بدون سبب ، كما أن إعلان عبد الملك الحوثي زعيم الجماعة قبوله بشكل واضح للدولة المدنية الحديثة يعبر عن موقف ايجابي واع للجماعة بعكس بعض الجماعات الدينية الأخرى التي عبر زعماؤها عن رفضهم للدولة المدنية باعتبارها كفراً بواحاً على حد قولهم ، وهذا ما يجعلنا نقول سلاما على الحوثيين.

□ باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني
Albahesh2005@yahoo.com